شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

التغيير في البنك المركزي أفضل أم أسوأ؟

من الواضح أن الحكومة تبذل كل جهد مستطاع لإلحاق البنك المركزي بها والسيطرة عليه بطريقة ما، أسوة بالهيئات المستقلة التي قضمتها الحكومة الواحدة بعد الأخرى. وتكرار التلميحات ثم التصريحات الصادرة عن مسؤولين حكوميين ومساعدين لرئيس الوزراء يفضح رغبة في نشر مظلة حكومية على البنك.

بعض هؤلاء المسؤولين والمساعدين والمستشارين ينفون أي نية للاستحواذ على البنك ويكررون النفي، لكن العلامات الدالة على الطمع الحكومي في البنك تتزايد وتكبر. فالبنك متهم من الحكومة مرة بعدم التعاون معها في تأمين الأموال من الاحتياطي لتغطية العجز في النفقات الحكومية، ومرة ثانية بضعف إجراءاته الرقابية على حركة الأموال ما يتسبب في تهريب مبالغ الى الخارج، ومرة أخرى وليست أخيرة بالتواكل في الدفاع عن قيمة الدينار العراقي التي تراجعت بعض الشيء أخيرا، ويقال ان السبب الحقيقي لهذا التراجع مرتبط بعمليات شراء وتهريب كميات كبيرة من العملات الصعبة من داخل العراق لصالح النظامين الإيراني والسوري المُعاقبين دولياً، ويعتقد البعض أن عمليات الشراء والتهريب هذه تتم بمساعدة أطراف نافذة في الحكومة والبرلمان.

بصرف النظر عن جدية هذه الاتهامات وعن طبيعة الأهداف المتوخاة من توجيهها، وبصرف النظر عما يقال أيضاً خارج هذه الاتهامات من عدم أهلية محافظ البنك الدكتور سنان الشبيبي لإدارة هذه المؤسسة، فإن الطريقة التي يطرح بها ويعمل بعض المسؤولين والمساعدين الحكوميين المقربين من رئيس الوزراء هذه الاتهامات (أو الحجج) تشير الى ان الحكومة راغبة في الأقل في أن يكون لها دور ما في تحديد سياسات البنك وإدارته.

بالطبع لا يعمل أي بنك مركزي في العالم بعيداً عما تعمله الحكومة، فهما شريكان، إذ لا يمكن للبنك المسؤول عن السياسة النقدية أن يعمل في معزلٍ عن الحكومة المسؤولة عن السياسة المالية، والاقتصادية عموماً.

لو لم تكن ثمة أطماع حكومية في البنك المركزي تشبه تلك التي ترجمت هيمنة على مفوضية النزاهة وهيمنة مماثلة في الطريق الى مفوضية الانتخابات، لكانت الحكومة قد عملت وفقاً للأصول في توجيه الملاحظات والانتقادات ودخلت في نقاش بناء ومثمر مع إدارة البنك.

هل، مثلاً، ترى الحكومة ان تكتيكات البنك وحتى استراتيجياته تؤثر سلباً في الحياة الاقتصادية وفي تقديم الخدمات الى الناس؟ يمكنها ان تقترح أو تدعو الى عقد مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش يبحث فيها خبراء البلد هذه القضايا بالتفصيل لينتهوا الى توصيات تقدم الى المعنيين في البنك والحكومة.

الحكومة كانت قد شنّت حملة على هيئة النزاهة ورئيسها بحجة أنها لا تكافح الفساد المالي والإداري كما ينبغي. وقد نجحت في تغيير إدارة الهيئة وفقاً لما تريد، فهل كافحت الهيئة بإدارتها الجديدة الفساد كما ينبغي؟ حتى الآن لم يظهر أي دليل على ذلك.

وكذا الحال بالنسبة لمفوضية الانتخابات، فالحملة على هذه الهيئة لم تسفر عن مفوضية أكثر حياداً ونزاهة ومهنية واستقلالية، بل ان الدلائل تشير الى ان المفوضية القادمة لن تكون أحسن حالاً من سابقتها، ولا يمكن أن تكون كذلك مادام نظام التعيينات فيها يستند الى التوافقات الحزبية والطائفية والقومية.

بجد نخشى أن يكون التغيير في إدارة البنك المركزي، إن حصل بالوصفة الحكومية، تغييراً نحو الأسوأ.

المتعاقدون الأمنيون يبذلون جهوداً مضنية لتدريب القوات العراقية

يجتاز جنود عراقيون ترافقهم عربات مصفحة سحبا من الدخان الناجمة عن انفجارات قريبة، ثم يتوقفون لتفقد الضحايا، قبل أن يفتحوا النار في منطقة صحراوية جنوب بغداد على قوات عدوة تظهر فجأة أمامهم.

ورغم ان الانفجارات ليست سوى محاكاة لنيران مدفعية، والقوات العدوة هي مجرد أهداف للتدريب العسكري، يشير الغبار المتصاعد من ارض التمرين الى ان معظم طلقات الرصاص لا تصيب اهدافها.

□ بغداد / المدى

وفيما يقود آمر سرية عراقي الجنود خلال التمرين في القاعدة العسكرية الضخمة في بسماية، يرسم مقاول مدني سيناريو المعركة حيث يأمر برفع الأهداف وإنزالها، وسط اصوات طلقات رشاشات الـ٥٠ ملم المتمركزة فوق عربات الـ"ام ١١٣"، ورشاشات الـ"ام ١٦" في ايدي الجنود.

ويمثل هؤلاء المتعاقدون الذين يساعدون الجنود العراقيين ايضا على تحضير المناورات وتقييم التدريبات، طليعة الجهود الأميركية لتدريب القوات العراقية.

وانهارت في ٢٠١١ مفاوضات بين بغداد وواشنطن لإبقاء بعثة تدريب أميركية بعد الانسحاب الذي تم نهاية العام الماضي، وذلك اثر رفض السلطات العراقية توفير حصانة للمدربين الأميركيين ضد الملاحقات القضائية.

الا أن القوات الأميركية أسست مكتب التعاون الامني مع العراق، وهو عبارة عن مجموعة من ١٥٧ من الافراد العسكريين الذي يعملون تحت سلطة السفارة الاميركية، بدعم من ٦٠٠ متعاقد مدني غالبيتهم من الجنود المتقاعدين.

وتعمل هذه المجموعة مع الجيش العراقي على كل المسائل المتعلقة بالتمرين العسكري، بداء بالتدريب على معدات جديدة مثل ناقلات الجنود المدرعة الاميركية "ام ١١٣" ودبابات "ابرامز ام ١"، ووصولا الى التعليم العسكري.

ويرى اللفتنانت جنرال روبرت كاسلن الذي يرأس مكتب التعاون الامني ان "العراق يرتاح لهذا النموذج من العمل، وهو الحصول على تدريبات وارشادات نوعية يحتاجونها بشدة، في ظل تواجد عسكري اميركي رسمي اقل، وفي مقابل انتشار اوسع للمتعاقدين".

ويقول كاسلن لوكالة فرانس برس ويوضح كاسلن انه "في الوقت الذي أصبحنا فيه القوة العسكرية الوحيدة هنا، والتي تملك القدرة على توفير ما يطلبه العراق من تدريب وتثقيف امني، فان الطلب علينا يصبح اكبر".

وبحسب كاسلن، يتركز عمل الجنود الأميركيين في مكتب التعاون الأمني على "جلب معدات عسكرية جديدة، والعمل على قضايا التمويل والتنظيم وأمور أخرى من هذا القبيل"، كما ان بعضهم يتأكد من الإجراءات الأمنية ويشرف على التدريب.

وتابع "عموما، نريد ان نرى عراقا قادرا على توفير الامن اللازم للدفاع عن نفسه ضد التهديدات الخارجية، وكذلك على الوقوف ضد التهديدات الداخلية لحماية الشعب (...) وان يصبح شريكا مسؤولا في مسألة الامن الاقليمي".

وتشكل مسألة توفير تدريبات على نطاق واسع للقوات العراقية، في ظل عدم وجود قوة اميركية كبيرة في العراق، تحديا حقيقيا، الا ان مكتب التعاون يعتمد طرقا مختلفة للتعامل مع هذه المسألة.

ويشير كاسلن الى برنامج لتدريب الكتائب العسكرية حيث "يأتي العسكريون قبل اسبوع من تنفيذ خطة التدريب التي تستمر ٦٠ يوما، لذلك نقوم بتدريب هذا الفريق، وقائد الكتيبة وافرادها على كيفية اتخاذ القرار العسكري وغيرها من المسائل".

ويضيف "نعمل مع قيادة المنطقة الوسطى الأميركية على القيام بتدريبات مشتركة في المنطقة"، مشيرا الى تمرين سيجري في ايار/ مايو في الأردن وتشارك فيه القوة الجوية العراقية وقوات مكافحة الإرهاب.

وردا على سؤال حيال الاحتياجات الرئيسية للقوات العراقية، يقول كاسلن "اعتقد أنهم على الطريق الصحيح الآن لتطوير قدراتهم في التعامل مع التهديدات الخارجية من اينما تأتي".

وكان مسؤولون عراقيون وأميركيون على حد سواء، بينهم كاسلن، حذروا في كانون الاول/ ديسمبر الماضي من ضعف قدرات الدفاع العراقية في مواجهة التهديدات الخارجية، كون العراق ظل يركز طوال الفترات السابقة على التحديات الداخلية.

وأشار كاسلن الى ان العراق "يشعر بقلق بالغ حول الدفاع عن مجاله الجوي" حيث ان مقاتلات ال اف ١٦ التي اشتراها من الولايات المتحدة لن تكون جاهزة للعمل قبل سنوات، و"ستخلف فجوة".

وفيما يقول كاسلن ان القوات العراقية "تخطو خطوات كبيرة في مجال مكافحة الارهاب"، يشير الى "مشاكل تعترض تطوير القدرات الاستخباراتية".

ويضيف ان القوات العراقية اكتسبت قوة "لكن لا تزال لديهم ثغرات في قدراتهم الاستخباراتية".

استعراض سابق للجيش.. (أرشيف)

كتلة الأحرار: اللقاء الخماسي كان خطوة إيجابية ومهد الطريق إلى لقاءات جديدة

دولة القانون: أي حوار سياسي بحضور طالباني يصب في مصلحة التهدئة

□ بغداد / المدى

اعتبر ائتلاف دولة القانون أمس أن أي حوار يجري بين الأطراف السياسية بحضور رئيس الجمهورية جلال طالباني يصب في مصلحة التهدئة وعقد المؤتمر الوطني، وفيما اعتبر أن ما طرح في اجتماع يوم أمس الاول في اربيل "أفكارا عامة"، منتقدا بالوقت ذاته طرح موضوع عدم التجديد بولاية ثالثة للمالكي كونه متروكا للشعب وليس لأي طرف سياسي.

وقال القيادي في الائتلاف علي الشلاه في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "أي حوار يجري بين الأطراف السياسية، خصوصا إذا حضره رئيس الجمهورية جلال طالباني يصب في مصلحة التهدئة وعقد المؤتمر الوطني المقبل"، مشيرا إلى أن "ما سيلزم الكتل السياسية هو ما يتمخض عن اجتماع المؤتمر الوطني".

وأضاف الشلاه أن "جميع ما طرح في اجتماع أمس عبارة عن أفكار عامة بغض النظر عن رؤيتنا لها"، مشددا على ضرورة أن "تكون تلك الأفكار منسجمة ومتسقة مع مبدأ الاجتماع الوطني الذي ستناقش به كل الأمور تحت سقف الدستور".

وانتقد الشلاه "طرح موضوع عدم التجديد بولاية ثالثة للمالكي من قبل الأطراف السياسية، مشيرا إلى أن "مسألة تجديد ولاية ثالثة للمالكي متروكة للشعب العراقي، وهو من يقرر لمن يعطي الأغلبية ولا يجوز لأي طرف أن يكون وصيا على رأي الشعب".

واعتبر الشلاه أن "موضوع الحديث عن عدم تجديد ولاية ثالثة للمالكي محاولة لغلق بوابة المستقبل كونه منافيا للدستور"، مشددا أن "محاولة فرض رؤية أطراف سياسية على الشعب غير موفقة لأنها تعني أن تلك الاطراف غير واثقة مستقبلا، أنها ستستطيع تحقيق الأغلبية، ونخشى أن نضع لأنفسنا حقوقا نسلبها من خيارات الشعب العراقي الذي عانى الكثير".

من جهة اخرى أكدت النائبة عن كتلة الاحرار والمنضوية مع التحالف الوطني أسماء الموسوي ان زيارة السيد مقتدى الصدر الى أقليم كردستان كانت لمناقشة المبادئ التي تمت مناقشتها في الاجتماعات السابقة وتجديد الدعوة لحكومة الشركة الوطنية ومحاسبة المقصرين الذين يعتدون على الثروات الطبيعية للعراق.

وقالت الموسوي لوكالة الفرات نيوز امس ان "زيارة السيد مقتدى الصدر الى اقليم كردستان هي لمناقشة الامور السياسية التي تخص المرحلة الحالية والتأكيد على دعوات حكومة الشراكة الوطنية ومحاسبة المقصرين الذين يتجاوزون على الثروات الطبيعية للعراق،التي هي ملك لكل العراقيين وليس لفئة محددة وأيضا معالجة الملفات الامنية وتسمية وزرائها باسرع وقت ".مؤكدة ان "الاجتماع الخماسي كان بعيدا عن المسائل السياسية ومسالة سحب الثقة من رئيس الوزراء غير مطروحة على طاولة اي اجتماع سواء كان في اربيل ام غيرها".

وبينت الموسوي أن " التحالف الوطني ليس هو السبب في تأخير حسم الوزارات الامنية والتي بات ملفها اليوم معقدا"، مطالبة القائمة العراقية بتقديم مرشحين الى لقاءات جديدة، لان بعض النواب والوكلاء عن الكيانات السياسية كانوا كثيرا ما يعقدون اجتماعات ولكن للأسف كانت كلها تبعد المسافات ما بين الكتل السياسية بدلا من تقربها".

وأوضحت ان "جلوس القادة مع بعضهم سوف يقرب المسافات ويختزل الوقت من أجل الوصل الى حلول لان الشعب العراقي تعب كثيرا ومل كثيرا من المساجلات السياسية والاعلامية".

وناشدت زملاءها أعضاء مجلس النواب بان يتفرغوا الى مهامهم النيابية (التشريعية والرقابية) وايضا طالبت الحكومة ان تعمل من أجل بناء مؤسسة الدولة العراقية الحقيقية البعيدة عن المصالح الشخصية الضيقة والحزبية.

وعقد رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر السبت ٢٨ نيسان الحالي اجتماعا مغلقا في أربيل لبحث الأزمة السياسية، فيما التحق رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي وأخوه محافظ نينوى أثيل النجيفي بالاجتماع.

وكان طالباني دعا خلال لقائه في اربيل، الجمعة ٢٧ نيسان الحالي بارزاني والصدر إلى تغليب مصالح العراق العليا بعيدا عن الاعتبارات الأخرى، فيما أكدوا ضرورة وضع "برنامج وطني شامل"، مشددين على حل المشاكل بين الكتل السياسية استنادا للدستور واتفاقية اربيل.ودعا المجتمعون في أربيل في بيان صدر عن رئاسة إقليم كردستان، لحل الأزمة السياسية وفقا لاتفاقية أربيل ونقاط الصدر الـ١٨، مشددين على الالتزام بالأطر الدستورية التي تحدد آليات القرارات الحكومية وسياساتها.

فيما جدد التحالف الوطني بزعامة إبراهيم الجعفري الأحد ٢٩ نيسان الحالي تمسكه بحكومة الشراكة الوطنية ودعمه لرئيس الوزراء نوري المالكي، وفي حين دعا إلى نشر بنود اتفاقات اربيل، طالب الحكومة بتحديد موعد انتخابات مجالس المحافظات.

وشهدت أربيل تحركات سياسية، هدفها حشد المواقف للبحث عن حلول للازمة الراهنة وتصاعد حدة الخلاف بين الكرد ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

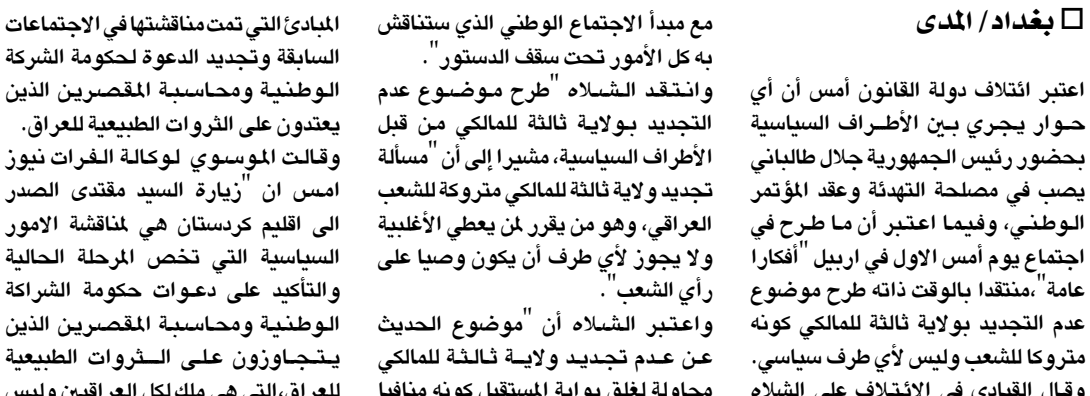

جانب من اللقاء الخماسي.. (أرشيف)

السهيل يؤكد على قوة منظمات المجتمع المدني

قصي السهيل

□ بغداد / المدى

بحث النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل مع وفد من منظمات المجتمع المدني قضايا المرأة.

وذكر بيان للسهيل تلقت المدى نسخة منه أمس الأحد ان "قصي السهيل النائب الاول لرئيس مجلس النواب استقبل وفدا من منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة برئاسة هناء ادور، وبحث الجانبان العقبات التي تعاني منها المرأة وتعرقل ممارسة دورها الطبيعي في جميع الميادين".

وقدم الوفد النسوي "وجهة نظره حول تمثيل المرأة في الوزارات والهيئات المستقلة ورؤيته حول تشكيل مفوضية عليا لشؤون المرأة بدلا من وزارة المرأة".

من جانبه دعا السهيل الى ان "يكون دور منظمات المجتمع المدني اقوى من بقية المؤسسات وان تكون هناك استراتيجية واهداف واضحة لهذه المنظمات المعنية بشؤون المرأة من اجل بلورة افكار ومطالب محددة يمكن من خلالها خدمة المرأة العراقية بشكل عام".

واشار الى ان "دور وتمثيل المرأة في العراق مقارنة ببقية الدول يعد جيدا"، مشيرا الى "ضرورة ان يكون هناك تقييم حقيقي من قبل منظمات المجتمع المدني لعمل البرلمان بشكل عام وعمل المراة البرلمانية بشكل خاص".

وفيما يخص الاشكالية بين تشكيل وزارة المرأة ومفوضية شؤون المرأة دعا السهيل الى ان "يكون هناك اجتماع بين لجنة المرأة والأسرة والطفل البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة من اجل شرح وجهات النظر والخروج بآلية ورأي متفق عليه".

واشاد الوفد "بدور السهيل في دعم قضايا المرأة العراقية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون